

**تصريح لوزير الإعلام السوري، محمد سلمان، يؤكد  
فيه أن مشروع القانون الإسرائيلي القاضي بإجراء  
استفتاء قبل أي انسحاب من الأراضي المحتلة  
يخالف القانون الدولي.\* [مقتطفات]**

رأى وزير الإعلام السوري محمد سلمان أمس أن مشروع القانون الإسرائيلي الذي ينص على إجراء استفتاء قبل أي انسحاب من الأراضي التي تحتلها إسرائيل بما فيها هضبة الجولان يخالف القانون الدولي. وفي أول تعليق لمسؤول سوري على مشروع القانون الذي أقره الكنيست الإسرائيلي في قراءتين أولى وثانية، قال الوزير سلمان: "لم يحدث استفتاء في العالم حول تنفيذ قرارات الشرعية الدولية لأن ذلك يخالف القانون الدولي (...). ويعد قرار الكنيست مناورة لتضليل الرأي العام العالمي حتى لا يقال إن رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو وحده يعارض الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة." وأضاف "أن هذه الخطوة تجاه الجولان والخطوات الأخرى التي اتخذها ويتخذها نتنياهو فيها تحد لقرارات الشرعية الدولية وللمبادرة الأميركية بصورة خاصة ولراعيي عملية السلام التي انطلقت في مؤتمر مدريد." وذكر بأن مؤتمر مدريد بني على أسس قرارات الشرعية الدولية وخصوصاً 242 و338 و425 التي تنص على انسحاب إسرائيل من كل الأراضي العربية التي تحتلها. وعن الدعوة المصرية . الفرنسية إلى مؤتمر دولي جديد للسلام في الشرق الأوسط، قال الوزير السوري إن سورية التي تنسق بشكل متواصل مع مصر ستعلن موقفها في الوقت المناسب. واعتبر أنه "عندما ترى سورية ومصر أن الموضوع أصبح ناضجاً وأصبح مفيداً وأنه يوجد اقتناع بتنفيذه بالشكل المناسب عندها يتم التشاور وإعلانه في وقته." [.....]

\* "النهار" (بيروت)، 1998/7/30.

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: [majallat@palestine-studies.org](mailto:majallat@palestine-studies.org)  
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:  
[http://www.palestine-studies.org/ar\\_index.aspx](http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx)